جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية وأثره في تحقيق الإصلاح المجتمعي

((العراق أنموذجاً))

رسالة تقدمت بها الباحثة
زينة عارف عبد مسلم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات
نيل شهادة الماجستير في القانون العام

بإشراف
أ.د. سعيد علي غافل
استاذ القانون الاداري

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

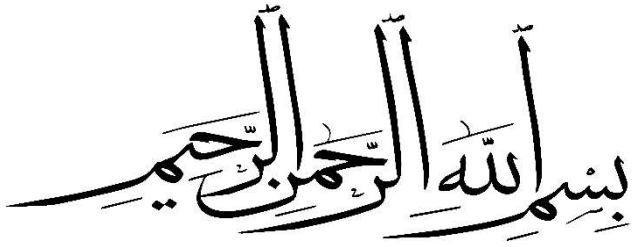

﴿ ۞ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النحل الآية (٩٠)

الإهـداء

إلى .... نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا **محمد (صلى الله عليه واله وسلم)**.

إلى ....من كانت عدالته نبراساً ، وحكمته دستوراً ، وزهده طريقاً إلى الحق ، وهو باب مدينة العلم **أمير المؤمنين الامام علي (عليه السلام)** .

إلى.... طريق الحق ورمز التضحية والشهادة **أبا عبد الله الحسين (عليه السلام)**.

إلى.... **شهداء العراق** الابرار الذين روت دماؤهم الطاهرة أرض الوطن الحبيب .

إلى..... المصباح الذي أنار مسيرتي وعلمني بسلوكه خصالاً أعتز بها في حياتي

إلى من ألتمس رضا الله من رضاه إلى من أحمل اسمه بكل عزاً وفخر .

(أبي الغالي أطال الله في عمره)

إلى.... من حملتني وهناً على وهن الى من رعتني بعطفها وحنانها إلى من ألتمس رضا الله من رضاها الى من لا يمكن للكلمات أن تفني حقها .

(أُمي الغالية أطال الله في عمرها)

إلى.... من تقاسمت معه حلو الحياة ومرها الى الذي سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة وساندني في مسيرتي الدراسية وكان خير عون لي من بعد الله وكان لي مثالاً للتضحية والصبر والعطاء .

(زوجي العزيز)

إلى .... القلوب التي أحبتني وساندتني وزرعت الامل في طريقي ، ومن أشدد بهم أزري.

(إخوتي وأخوتي)

إلى .... صاحبة القلب الحنون وكانت نعم السند والعون لي اختي **(مروة)**.

إلى.... فلذات كبدي أنتم النور الذي يضيء دربي ، والأمل الذي يسكن قلبي بكم تزهو حياتي ، من أجلكم يهون التعب.

(أطفالي الأعزاء ... زهراء و مسرة وحسن)

أهدي هذا الجهد العلمي

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين محمد صلي الله عليه واله الطيبين الطاهرين أما بعد :

فيسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى استاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (**سعيد علي غافل**) لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من نصائح وارشاد وقدم لي الوقت الثمين والعلم الرصين إذ كان لتوجيهاته السديدة وآراءه العلمية الأثر البالغ في إرساء دعائم هذه الرسالة واظهارها بالشكل الأفضل فجزاه الله عني الف خير وابقاه الله أستاذا جليلا وأبا محبا لطلبة العلم وناشدي المعرفة وبارك الله في عمله واسرته وعمره .

واتقدم بشكري الى السيد **الأمين العام** لمعهد العلمين للدراسات العليا و العميد **الدكتور زيد العكيلي** ، والسيد رئيس قسم القانون الأستاذ الدكتور **صعب ناجي عبود**

واتقدم بشكري وعرفاني إلى جميع اساتذتي الافاضل الذين تشرفت أن أكون أحد طلبتهم في المرحلة التحضرية (**أ.د سحر جبار يعقوب ، أ.د حيدر القرشي ، أ. د حيدر الاسدي ، أ.د علي سعد عمران ، أ.د خالد غالب مطر ،أ.د علي عادل إسماعيل ، أ.د خالد خضير دحام ، أ.د عبد الرسول كريم أبو صبيع، أ.د محمد عبد الرحيم الحسناوي ، أ.د اسراء محمد علي ، أ. م .د نجلاء مهدي محسن**) متمنية لهم الصحة والعافية وجزاهم الله خير الجزاء .

واقدي شكري إلى السادة المقومين الأستاذ **المقوم اللغوي** والأستاذ **المقوم العلمي.**

واتقدم بالشكر والثناء إلى الأساتذة الكرام **أعضاء لجنة المناقشة** الذين سيشغلون وقتهم الثمين في قراءة هذه الرسالة وتقويمها ومقدما فانا اشكرهم على كلَ ما سيبدوه من ملاحظات قيمة سيكون لها أبلغ ألأثر في تصويب المسار وبلوغ المرام واتقدم بعميق الامتنان إلى من خطو معي خطوة بخطوة زملائي في العمل وكلَ من قدم لي مساعدة ولو بنصيحة أو بمصدر أو بدعاء فكان مثالا للإحسان وجزى الله الجميع خير الجزاء وأيدهم بالتوفيق.

الباحثة

المستخلص

تعد المؤسسات التربوية عامل بناء لاي مجتمع ، وتمكن الناس من العمل من اجل تنمية قدراتهم ونموهم الذهني ، وتبرز الإمكانات الخفية لأفراد المجتمع وتطورها.

وتلعب المؤسسات التربوية دوراً محورياً في بناء المجتمع ، فهي تمهد الطريق الى التنمية الوطنية والتطور في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتهدف هذه المؤسسات عن طريق عملها الى بناء الانسان القادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار وتعزز في الفرد روح الانتماء الوطني والعمل الجاد والدؤوب الى تحقيق التنمية المستهدفة ، وعلى أساس من مخرجات هذه المؤسسات التربوية بخلق الانسان او الفرد المتعلم ، لا يدرك الافراد واجباتهم فحسب بل ويعرفون ايضاً كيفية تحقيق الحقوق الوطنية والفردية والمجتمعية .

لذلك وبناءً على ما تقدم أهتمت مختلف الدول بهذه المؤسسات التربوية لتحقيق النهوض والإصلاح المجتمعي، ومن هذه الدول العراق، اذ نصت الدساتير العراقية المتعاقبة على حق التعليم وضرورة توفيره للكل من خلال انشاء مؤسسات تربوية فعالة، وكذلك اصدار مختلف التشريعات التي تنظيم عمل هذه المؤسسات .

ولمعرفة التنظيم القانوني لها والرقابة على نشاط هذه المؤسسات جاءت هذه الدراسة .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١-٣
الفصل الأول: التعريف بالتنظيم القانوني للمؤسسات التربوية ودورها في الإصلاح المجتمعي	٤-٩٤
المبحث الأول: ماهية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية	٥-٤٨
المطلب الأول: مفهوم التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية ودورها في تحقيق الإ المجتمعي	٥-٢١
الفرع الأول: تعريف المؤسسات التربوية	٦-١٢
الفرع الثاني: دور المؤسسات التربوية في تحقيق الاصلاح المجتمعي	١٢-٢١
المطلب الثاني: الأساس القانوني للمؤسسات التربوية	٢٢-٤٨
الفرع الأول: الاساس الدولي للمؤسسات التربوية	٢٢-٣٧
الفرع الثاني: الاساس الوطني للمؤسسات التربوية	٣٧-٤٨
المبحث الثاني: ضمانات تحقيق المؤسسات التربوية لدورها في الإصلاح المجتمعي	٤٩-٩٤
المطلب الأول: الضمانات التشريعية العادية	٥٠-٦٩
الفرع الأول: قوانين المؤسسات التربوية التي تضمنت تحقيق الإصلاح المجتمعي	٥٠-٦٢
الفرع الثاني: نظام التعليم المهني رقم (٦) لسنة ٢٠١٦	٦٢-٦٩
المطلب الثاني: ضمانات التشريعية الفرعية	٦٩-٩٤
الفرع الأول: الأنظمة التشريعية في المؤسسة التربوية	٧٠-٨٦
الفرع الثاني: التعليمات الصادرة من المؤسسة التربوية	٨٦-٩٤
الفصل الثاني: فعالية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية في تحقيق الإصلاح المجتمعي والرقابة عليها	٩٥-١٨١
المبحث الأول: فاعلية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية	٩٦-١٣٢
المطلب الأول: أثر التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية على الواقع السياسي	٩٦-١٠٧

الفرع الأول: إشكالية السياسات التعليمية والتربوية في العراق قبل عام ٢٠٠٣	٩٧- ١٠٢
الفرع الثاني: واقع السياسية التعليمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣	١٠٢-١٠٧
المطلب الثاني: أثر التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي	١٠٧-١٣٢
الفرع الأول: أثر التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية في بناء المجتمع	١٠٨-١٢٣
الفرع الثاني: أثر التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية للحد من الجرائم	١٢٣-١٣٢
المبحث الثاني: الرقابة على نشاط المؤسسات التربوية في تحقيق الإصلاح المجتمعي	١٣٣-١٨١
المطلب الأول: الرقابة السياسية والإدارية على عمل المؤسسات التربوية	١٣٣-١٦١
الفرع الأول: الرقابة السياسية على عمل المؤسسات التربوية	١٣٤- ١٤٨
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية على عمل المؤسسات التربوية	١٤٨-١٦١
المطلب الثاني: الرقابة القضائية على المؤسسات التربوية	١٦١-١٨١
الفرع الأول: رقابة القضاء العادي على عمل المؤسسات التربوية	١٦٢-١٧٢
الفرع الثاني: رقابة القضاء الإداري على عمل المؤسسات التربوية	١٧٢-١٨١
الخاتمة	١٨٢-١٨٥
قائمة المصادر والمراجع	١٨٦-٢١٦
Abstract	A

المقدمة

أولا: تعريف موضوع البحث

اثبتت الدراسات بان المؤسسات التربوي تشكل اهمية كبيرة في حياة المجتمعات ولها دور مهم في الاصلاح المجتمعي عن طريق تشكيل شخصية الانسان ونشأته السليمة، فلا يقتصر دور المؤسسات التربوية على التعليم حصراً، فهي تساهم كذلك في بناء شخصية المتعلم عن طريق ما يتلقاه فيها من الاتجاهات والسلوكيات الايجابية ودورها في أبعاده عن السلوكيات السلبية، فالمدرسة تساهم مع الاسرة في تربية واصلاح الفرد ، ونظرا لما لهذا الدور من أهمية كبيرة تسعى الدول الى توفير الدعم القانوني الى هذه المؤسسات عن طريق توفير البيئة التشريعية الملاءمة لعملها عن طريق اصدار التشريعات والأنظمة والتعليمات التي تمثل الأدوات الضرورية التي تساهم عن طريقها بتحقيق اهدافها في الاصلاح المجتمعي، ولا شك في أن هذه المنظومة التشريعية التي تحكم عمل المؤسسات التربوية لها وظيفة مزدوجة، فهي من جهة تحدد التحديات التي تواجه عمل هذه المؤسسات سواء تعلق الامر بكيفية مواكبة حركة التطور العلمي السريعة لتلبية احتياجات سوق العمل أم تعلق الامر بضعف التمويل الذي سوف يؤدي وبلا شك على انخفاض جودة التعليم، اما الدور الاخر الذي تلعبه هذه المنظومة التشريعية فتمثيل بأجياد الحلول للتحديات التي تواجه هذه المؤسسات التربوية كإيجاد التشريعات التي تضمن ستتحدث المناهج لمواكبة التطور وكذلك سن التشريعات التي تسهم بالتحول الرقمي والتكنلوجي في العملية التعليمية وتطوير.

لا بد ان يخضع للرقابة لتحقيق أهدافه.

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في محاولة تسليط الضوء على الدور الذي يؤديه التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية في تحقيق الإصلاح المجتمعي ، عن طريق الإطار التشريعي المنظم لعمل هذه المؤسسات في العراق، وكذلك بيان مدى فعاليته في بناء جيل مؤهل في بناء المجتمع ويسهم في الحد من الظواهر السلبية والانحرافات السلوكية داخل المجتمع وكذلك يؤدي التنظيم القانوني دوراِ حيوياِ في نسيج المجتمع الحديث ، وبما يساهم في تحقيق بيئة تعليمية آمنة ومستقرة ، وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذا التنظيم القانوني وبيان ايجابياته وسلبياته .

ثالثا: الهدف من البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية وأثره في الاصلاح المجتمعي والمعوقات التشريعية التي تواجه قيام هذه المؤسسات التربوية بأداء دورها في الاصلاح المجتمعي فضلا عن التعرف عن الأليات القانونية التي تتبعها الادارة التربوية لتحقيق هذه الغاية عن طريق معرفة جودة التشريعات المنظمة لهذه الضمانات، ولذلك لتشخيص أوجه الخلل ووضع توصيات لتحسين الاداء في دورها القانوني في الاصلاح المجتمعي.

رابعا: اشكالية البحث

تسعى الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس الاتي:

- ما مدى جودة التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات التربوية وهل هناك قصور في التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات التربوية ما يؤثر سلبيا في اداء دورها في الاصلاح المجتمعي؟

وينبع من هذا التساؤل السابق تساؤلات فرعية عديدة ابرزها؟

١ – ماهي الأدوات والاليات التي تتضمنها التشريعات الخاصَة بالمؤسسات التربوية والوسائل التي توفرها هذه التشريعات لأداء المؤسسات التربوية لدورها في الاصلاح المجتمعي؟

٢ – ماهي أنسب الحلول للإصلاح التشريعي الخاص بهذا المؤسسات وبما يعزز من فعالية دورها في الاصلاح المجتمعي.

٣ – ماهي اوجه الاصلاح المجتمعي للمؤسسات التربوية.

٤– ما الدور الممكن أن تضطلع به المؤسسات التربوية، في حال توفر تنظيم قانوني فعال، للغرض الوقاية من الجريمة والانحراف.

٥– وهل يسهم انشاء أجهزة رقابية متعددة تمارس اعمالها الرقابية كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة في زيادة فاعلية، دور المؤسسات التربوية في اصلاح المجتمع.

خامسا: الدراسة السابقة

بحسب ما تم اطلاعه فأني لم اعثر على أي دراسة تحمل نفس عنوان دراستي ولم اعثر كذلك على دراسة التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية وأثره في تحقيق الإصلاح المجتمعي (العراق نموذجاً)، لكن هنالك بعض الدراسات التي تناولت موضوعات قريبة وهي:

- الرقابة على النظام الإمتحاني في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف، للباحثة اسراء محمد عبد محمد سنة ٢٠٢٣.
- قضايا التعليم في العراق ((صعوبات وتحديات وحلول)) ، د. محمد الربيعي ، الطبعة الأولى، لندن للطباعة والنشر ،٢٠٢٢ .

سادسا: منهج البحث العلمي

لغرض الالمام بموضوع دراستنا هذه سنتبع المنهج التحليلي لغرض تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوعنا فضلاً عن المنهج الاستقرائي من أجل استقراء آراء الفقه وأحكام القضاء التي يتيسر الحصول عليها بخصوص موضوع الدراسة.

سابعاً: نطاق الدراسة

أن نطاق الدراسة يشمل التعريف بالتنظيم القانوني للمؤسسات التربوية وأثره في الاصلاح المجتمعي ((العراق أنموذجاً))، ولاسيما ازدياد عدد التشريعات الصادرة من المشرع العراقي، بالإضافة للمعاهدات الدولية التي تشكل اساساً دولياً لعمل المؤسسات التربوية ودورها في الإصلاح.

ثامناً: هيكلية البحث

لدراسة موضوع البحث والاحاطة بكل جوانبه يستلزم منا تقسيمه على فصلين : نبين في الفصل الأول التعريف بالتنظيم القانوني للمؤسسات التربوية ودورها في الإصلاح المجتمعي على مبحثين: المبحث الأول عن ماهية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية المبحث الثاني عن ضمانات تحقيق المؤسسات التربوية لدورها في الاصلاح المجتمعي اما الفصل الثاني فسنستعرض به فعالية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية في تحقيق الاصلاح المجتمعي والرقابة عليها عبر مبحثين : المبحث الاول فاعلية التنظيم القانوني للمؤسسات التربوية ، المبحث الثاني فسنبين به الرقابة على نشاط المؤسسات التربوية في تحقيق الاصلاح المجتمعي ، وفي النهاية نردف بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها وعدد من المقترحات التي تمخض عنها هذه الدراسة .